دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية
دراسة في العوامل والأسباب والوسائل

أ.المعز المهدي صالح العويمري - طالب بمرحلة الدكتوراه - جامعة صفاقس
Moaaz Alhamaly@yahoo.com

The role of public opinion in shaping foreign policy
A study of factors, causes and means

Al-Moez Al-Mahdi Saleh Al-Awimri
PhD student - University of Sfax

Abstract

This study aimed to identify the mechanisms of public opinion's influence in shaping and directing the state's foreign policy, to clarify the channels and means through which public opinion is expressed, to reveal the role of modern media in enhancing the role of public opinion and its influence on foreign policy, and the limits of this influence, and to reveal the internal and external factors affecting governments' response to public opinion.

The study concluded with important results, including: Public opinion has an increasing role in shaping foreign policy, but the degree of this influence varies according to the nature of political systems and types of governments, and public opinion is affected by a number of internal and external factors that limit the degree of its influence on the foreign policy of countries, and civil society organizations contribute to raising public opinion's awareness of political issues that influence foreign policy, and international relations, economic and political pressures, and international agreements and treaties play a role in governments' response to the demands of public opinion.

الملخّـــــــــص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آليات تأثير الرأي العام في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، وبيان الفنوات والوسائل التي يعبر منها الرأي العام، والكشف عن دور وسائل الإعلام الحديثة في تعزيز دور الرأي العام وتأثيره على السياسة الخارجية،

وحدود هذا التأثير، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على استجابة الحكومات للرأي العام.

وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة منها: ان للرأي العام دور متزايد في تشكيل السياسة الخارجية، لكن درجة هذا التأثير متفاوتة على حسب طبيعة الأنظمة السياسية وأنواع الحكومات، ويتأثر الرأي العام بعدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تحد من درجة تأثيره في السياسة الخارجية للدول، وتسهم منظمات المجتمع المدني في توعية الرأي العام على القضايا السياسية ذات التأثير في السياسة الخارجية، وتلعب العلاقات الدولية والضغوط الاقتصادية والسياسية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في استجابة الحكومات لمطالب الرأي العام.

المقدمة:

تشهد العلاقات الدولية تحولات متسارعة في ظل العولمة وتطور وسائل الاتصال، مما يجعل من دراسة تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية للدول أمرًا بالغ الأهمية. فلم يعد صناع القرار السياسي يحتكرون توجيه دفة السياسة الخارجية بمعزل عن توجهات الرأي العام ومواقفه، بل أصبح الأخير فاعلاً مؤثرًا في رسم مساراتها، لاسيما مع تزايد الوعي السياسي لدى الشعوب وانفتاحها على العالم.

تاريخيًا، كان دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية محدودًا، حيث كانت القرارات تُتخذ في الغالب خلف الأبواب المغلقة من قبل النخب السياسية، دون مشاركة أو استشارة الجمهور، إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجيًا مع ظهور الديمقراطيات الليبرالية، ونمو وسائل الإعلام والاتصال، وزيادة الوعي السياسي لدى الشعوب، لذا أصبحت الحكومات أكثر حساسيةً تجاه الرأي العام، وأكثر حرصًا على كسب تأييده لسياساتها، خوفًا من فقدان الشرعية الشعبية.

لقد تتعدد آليات تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية، فمن خلال المشاركة في الانتخابات يستطيع المواطنون اختيار الأحزاب والمرشحين الذين يمثلون توجهاتهم السياسية، بما في ذلك مواقفهم تجاه القضايا الخارجية، حيث يمكن للرأي العام أن يؤثر على السياسة الخارجية من خلال الضغط المباشر على صناع القرار، سواءً من خلال الاحتجاجات والتظاهرات، أو من خلال الحملات الإعلامية والتحركات الشعبية .كذلك، تلعب وسائل الإعلام دورًا مهماً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وذلك من خلال نقل المعلومات والأخبار، وتحليل الأحداث، وتقديم وجهات النظر المختلفة .وفي عصر

الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، أصبح للمواطنين منصات للتعبير عن آرائهم والتواصل مع بعضهم بعضاً، مما يزيد من قوة تأثيرهم على السياسة الخارجية.

مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية ليس مطلقًا، بل يتأثر بعدة عوامل .فطبيعة النظام السياسي للدولة تلعب دورًا حاسمًا، حيث يكون تأثير الرأي العام أكبر في الأنظمة الديمقراطية مقارنةً بالأنظمة الاستبدادية .كما تتفاوت قوة تأثير الرأي العام بحسب طبيعة القضية المطروحة، حيث يكون تأثيره أكبر في القضايا التي تمس مصالح المواطنين بشكل مباشر، مثل الحروب والتدخلات العسكرية .كذلك، تلعب عوامل أخرى، مثل مستوى التعليم والثقافة السياسية لدى الشعب، دورًا في تحديد مدى فاعلية الرأي العام في التأثير على السياسة الخارجية.

تتناول هذه الدراسة دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية، من خلال تحليل آليات تأثيره، ومدى استجابة الحكومات له، بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تحد من هذا التأثير.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي تمت صياغته على النحو الآتي:

ما دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية ؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، مفادها:

1- ما الآليات التي يستخدمها الرأي العام للتأثير على السياسة الخارجية؟

2- ما العوامل التي تحد من تأثير الرأي العام على صناعة القرار في السياسة الخارجية؟

3- هل تختلف استجابة الحكومات لتأثير الرأي العام باختلاف طبيعة النظام السياسي؟

4- ما دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو قضايا السياسة الخارجية؟

الفرضيات:

1- للرأي العام دورًا متزايدًا في تشكيل السياسة الخارجية وله تداعيات على هذه السياسة.

2- يتأثر الرأي العام بعوامل عدة منها طبيعة النظام السياسي، ودرجة انفتاح الدولة على العالم، وطبيعة القضية الخارجية المطروحة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهداف الأتية:

1- تحديد آليات تأثير الرأي العام على صناعة القرار في السياسة الخارجية.

2- تحليل العوامل التي تعزز أو تحد من تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية.

3- بيان مدى استجابة الحكومات والأنظمة السياسية المختلفة لتأثير الرأي العام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1- إثراء المعرفة الأكاديمية حول العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية.

2- تعزيز الوعي بأهمية مشاركة الرأي العام في رسم معالم السياسة الخارجية.

3- تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية التعامل مع تأثير الرأي العام.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج علمي قادر على وصف الظاهرة المدروسة، وصفاً دقيقاً، وتحليلها تحليلاً منهجياً بالاستناد إلى مجموعة من المصادر والمراجع العلمية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1- **الدور:** (Role) : هو عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة، وهو الجانب الدينامي لمركز الفرد ووضعه أو مكانته في الجماعة. (السيد،2015)

2- **الـــــرّأي العام:** (General opinion) : هو تكوين فكرة أو حكم على موضوع أو شخص ما، أو مجموعة من المعتقدات القابلة للنقاش، وبذلك تكون صحيحة أو خاطئة، وتخص أعضاء في جماعة أو أمة تشترك في الرأي على الرغم من تباينهم الطبقي او الثقافي أو الاجتماعي. (السعدي، 2022)

3- **السياسة الخارجية:** مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة، ومجموعة من الإستراتيجيات القائمة على إدراك القيام بختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الإمكانيات المتاحة والغايات المرسومة. (الرمضاني، 1991)

الدراسات السابقة:

1- **دراسة: وسام صالح عبد الحسين جاسم (2020).**(الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهومي الرأي العام، والسياسة العامة، مع بيان العلاقة بينهما، وتبيان أثر الرأي العام في صنع السياسة العامة وبما يتفق ورغبات عموم افراد المجتمع وكذلك معرفة أهم المعوقات التي تقف حائلاً دون تحقق فاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن فاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة و بالشكل الذي يؤدي به الى ضمان متطلبات الحياة الإجتماعية لعموم الأفراد جعلت منه محل إهتمام حكومات الدول بكافة اشكالها وخاصة الديمقراطية منها، وأن الرأي العام يمثل اليوم احد أهم وسائل الضبط السياسي التي تجبر الحكومات على مقاربة دوره وتأثيره في اتخاذها لأغلب القرارات السياسية ذات العلاقة بمصالح الشعب وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وأن للرأي العام حضور دائم تبرز دالالت قوته التأثيرية بدلالة الضغط على رجالات السلطة ازاء عدم تبنيهم لأية سياسات لا تتفق وأرادة الجمهور حتى في اصعب الحالات حراجة كأوقات الحروب والأزمات.

2- **دراسة: مزمل أبو القاسم الشريف حسين (2024).**(دور وسائل الإعلام الحديثة في تشكيل الرأي العام وصنع القرار: الرأي العام المصري نموذجاً) ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الرأي العام ومستويات تكوينه وتصنيفه وكذلك على الأساليب والتقنيات الإتصالية المستخدمة إعلامياً لتشكيل الرأي العام وصنع القرار، التعرف أيضاً على الإيجابيات والسلبيات التي ترافق تطبيق تلك الأساليب. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: أن مدى تأثير وسائل الإعلام يختلف فى تشكيل الرأي العام و صنع القرار باختالف النظام السياسي والعصر. ففي الحكم الديمقراطي، الرأي العام وصناع القرار مترابطون، كل منهم يؤثر ويؤثر على الأخر، بينما يقبع الرأي العام حبيساً ومهمشاً فى ظل الحكم الديكتاتوري والأنظمةً الشمولية ، كما تؤثر وسائل الإعلام على توجيه وتعبئة الرأي العام، حيث يلعب الإعلام الحر في الديمقراطيات دوراً إيجابياً في نضج الرأي العام وشفافيته، في حين أن الإعلام الذي تسيطر عليه السلطات وجماعات المصالح يلعب دوراً سلبياً وخطيراً في نضج الرأي العام وشفافيته، ويؤثر ارتفاع نسبة الأمية وعدم الوعى السياسي على نضج وشفافية الرأي العام، وتتمثل الخطورة في هذه الحالة فى سهولة توجيه وحشد الرأي العام لتحقيق مصالح وإمتيازات

خاصة، إضافة إلى سوء الأحوال الإقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وازدياد معدل الفقر التي تؤثر على نضج وشفافيةً الرأى العام بصورة مباشرة وخطيرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج العلمية المهمة التي أفادت الباحث كثيراً في تحديد مشكلة الدراسة ورسم أهدافها وبناء هيكليتها، كما أنها أعانته كمراجع علمية حديثة تستند إليها الدراسة الحالية، ومع ذلك هناك مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، حيث تتميز عناها بالأتي:

1- خصوصية الموضوع: حيث يختلف موضوع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة إذ أنه يتناول دور الرأي العام في تشكيل السياسة الخارجية، وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة التي ركزت على السياسة العامة ووسائل الإعلام.

2- شمولية الدراسة: ركزت الدراسة الحالية على السياسة الخارجية، بينما ركزت الدراسات السابقة على جزئية من هذا الموضوع ألا وهي " الرأي الها" " السياسة العامة" " دور وسائل الإعلام"، وهي ..... هذه الدراسة وأجزاء منها، حيث تخطت هذه الدراسة الحالية لذا فهي أكثر شمولية.

تقسيم الدراسة:

المحور الأول ـ آليات تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية. أولاً: قنوات التعبير عن الرأي العام في قضايا السياسة الخارجية. ثانياً: دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية.

المحور الثاني ـ حدود تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية. أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على استجابة الحكومات للرأي العام ، وثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة على استجابة الحكومات للرأي العام.

المحـــور الأول ــ آليات تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية:

أولاً ـ قنوات التعبير عن الرأي العام في قضايا السياسة الخارجية: تُشكّل قضايا السياسة الخارجية، بما تتضمنه من علاقات دبلوماسية، واتفاقيات تجارية، وتدخلات عسكرية، ومعاهدات دولية، محورًا أساسيًا في حياة الدول والشعوب، حيث تؤثر بشكل مباشر على مصالحها وأمنها وازدهارها، بل وترتبط ارتباطًا وثيقًا بسيادتها الوطنية وهويتها الثقافية (أبو عياش، 2010). لطالما كان للرأي العام، بمختلف اتجاهاته وقنوات تعبيره، دورٌ هامٌ، وإن كان متفاوت التأثير، في تشكيل هذه السياسات وتوجيهها، تبعًا

لطبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه، ومدى استجابة صناع القرار تجاه مطالب ومخاوف الجمهور(الزغلول، 2015) ، ويتجلى تعبير الرأي العام عن مواقفه تجاه قضايا السياسة الخارجية عبر قنوات متعددة، تتراوح بين التقليدية كالمظاهرات والانتخابات، والحديثة كوسائل التواصل الاجتماعي والمدونات، وبين الرسمية كاستطلاعات الرأي الحكومية والتصويت في البرلمان، وغير الرسمية كالحملات الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني والضغط من خلال جماعات المصالح. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز هذه القنوات، مع التركيز على المظاهرات، والحملات الإعلامية، واستطلاعات الرأي، ومنظمات المجتمع المدني، مع التطرق إلى قنوات أخرى ذات صلة (أبو عياش، 2010).

1- المظاهرات: تُعتبر المظاهرات من أقدم وأكثر قنوات التعبير عن الرأي العام وضوحًا وجرأة وتأثيرًا مباشرًا، لا سيما في قضايا السياسة الخارجية المثيرة للجدل، والتي تُمسّ المصالح الوطنية أو تُؤثر على الأمن القومي، فهي تعكس بشكل مباشر، وبدون مواربة، مستوى الرضا أو السخط الشعبي تجاه سياسات الحكومة في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بالاتفاقيات الدولية، أو التدخلات العسكرية، أو العلاقات الدبلوماسية، أو حماية حقوق المواطنين في الخارج، حيث تتنوع أشكال المظاهرات بين المسيرات السلمية والاعتصامات والاحتجاجات العنيفة وأعمال الشغب، وتتأثر فعاليتها بعدد من العوامل، منها: حجم المشاركة الشعبية واتساع قاعدتها الاجتماعية، ومدى تنظيمها ووجود قيادة واضحة لها وقدرتها على صياغة مطالب مُحَدّدة، والرسائل التي تحملها ومدى وضوحها وقوتها وقدرتها على حشد التأييد الشعبي، ورد فعل السلطات تجاهها، والذي يتراوح بين التجاهل والاحتواء، والقمع العنيف (أبو عياش، 2010) ، ويُمكن للمظاهرات أن تُؤثر على السياسة الخارجية عبر عدة آليات:

الضغط المباشر على صناع القرار :تمثل المشاركة الكبيرة في المظاهرات، خاصة إذا كانت مستمرة ومنظمة، وتحظى بتغطية إعلامية واسعة، رسالة قوية للحكومة بأن سياساتها الحالية غير مقبولة شعبياً، مما قد يدفعها إلى إعادة النظر فيها أو تعديلها استجابةً للضغط الشعبي، أو على الأقل فتح حوار مع ممثلي المتظاهرين. (Dalton, 1996)

جذب اهتمام وسائل الإعلام: تُسلط المظاهرات الضوء على القضايا محل الخلاف، وتُجبر وسائل الإعلام، المحلية والدولية، على تغطيتها، وتحليل أسبابها ومطالب

المشاركين فيها، مما يُساهم في رفع مستوى الوعي العام بها محلياً ودولياً، وبالتالي زيادة الضغط على صناع القرار، ووضعهم تحت مراقبة الرأي العام، فكلما زادت التغطية الإعلامية، وكانت أكثر موضوعية وتوازناً، زادت فرصة تأثير المظاهرات على الرأي العام وصناع القرار.(McCombs & Shaw, 1972)

لتأثير على الرأي العام الدولي :يُمكن للمظاهرات الكبيرة والمنظمة والتي تحمل رسائل واضحة ومُؤثرة أن تُؤثر على صورة الدولة في الخارج، وتُضعف موقفها في المفاوضات الدولية، وتُعرّضها لضغوط من حكومات وجهات فاعلة دولية أخرى، مثل المنظمات الحكومية والغير حكومية، ووسائل الإعلام الدولية، الأمر الذي قد يُؤدي ذلك إلى عزل الدولة دولياً، أو إلى مراجعة سياساتها تحت ضغط المجتمع الدولي. (Keck & Sikkink, 1998)

2- الحملات الإعلاميـــــة: تلعب وسائل الإعلام التقليدية كالطباعة والتلفزيون والإذاعة، والجديدة كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، دورًا حاسمًا بل وربما متزايد الأهمية في تشكيل الرأي العام حول قضايا السياسة الخارجية، بتأثيرها على تصورات الجمهور حول العالم الخارجي، ومدى دقة هذه التصورات، ومدى موضوعيتها، فمن خلال تغطيتها للأحداث الدولية وتحليلها للسياسات الحكومية، واستضافتها للخبراء والمحللين، تُساهم وسائل الإعلام في تكوين تصورات الجمهور حول العالم الخارجي، وتوجيه مواقفهم تجاه القضايا الدولية، تحديد أولوياتهم في هذا المجال، وتحديد مواقفهم من الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية. (الزغلول، 2015)، وتُستخدم الحملات الإعلامية، سواء من قبل الحكومات لترويج سياساتها، وشرح مبرراتها، أو الجهات المعارضة لانتقادها، وكشف عيوبها، أو منظمات المجتمع المدني للتوعية والتأثير، وتعبئة الرأي العام، للتأثير على الرأي العام تجاه قضايا معينة في السياسة الخارجية، قد تتخذ هذه الحملات أشكالًا مختلفة، مثل نشر المقالات والتقارير الإخبارية والبحثية، وإنتاج الأفلام الوثائقية، وتنظيم المؤتمرات والندوات، وإطلاق الحملات الإعلانية، واستخدام المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وخلق هاشتاقات وميمز تنتشر بشكل واسع.(Entman, 1993) ، وتُعد وسائل التواصل الاجتماعي منصة فعالة للحملات الإعلامية في عصرنا الحالي، حيث تُتيح للمستخدمين التفاعل المباشر مع المعلومات، ومشاركتها مع شبكاتهم الاجتماعية، وإنتاج محتوى خاص بهم، مما يُساهم في انتشار المعلومات والأفكار بشكل سريع وواسع، وخلق

حوارات ونقاشات عامة حول القضايا المطروحة، والتأثير بشكل مباشر على صناع القرار. (Howard & Hussain2013) إلا أن سهولة نشر المعلومات على وسائل التواصل الإجتماعي تجعلها عرضة للانتشار السريع للشائعات والأخبار الكاذبة، مما يتطلب تحري الدقة والتأكد من مصادر المعلومات.

3- استطلاعات الرأي: تُعتبر استطلاعات الرأي، سواء أكانت تقليدية عبر الهاتف أو وجهاً لوجه، أو عبر الإنترنت، أداة هامة لقياس اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا مختلفة، بما في ذلك قضايا السياسة الخارجية، حيث تُوفر بيانات كمية تُساعد على فهم توجهات الرأي العام بشكل أكثر دقة، فهي تُتيح للباحثين وصناع القرار فهم مواقف الجمهور وتفضيلاته، وقياس مستوى تأييده أو رفضه لسياسات محددة، وتحديد أولوياته في مجال السياسة الخارجية، مما يُساعد في تطوير سياسات أكثر استجابة لاحتياجاته ومطالبه، وبناء ثقة متبادلة بين الحكومة والشعب، كما تُستخدم استطلاعات الرأي في قياس مستوى تأييد الجمهور لسياسات الحكومة الخارجية، أو تقييم مدى فهمهم للقضايا الدولية، أو تحديد أولوياتهم في هذا المجال. (Babbie, 2016) ، ومع كل ماتقدمه هذه الاداة، إلا أنه يجب التعامل مع نتائجها بحذر، مع مراعاة هوامش الخطأ، والعوامل التي قد تؤثر على مصداقية نتائجها، مثل صياغة الأسئلة، وعينة المُستجوبين.

4- منظمات المجتمع المدني: تلعب منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومراكز الأبحاث المتخصصة في العلاقات الدولية، والمنظمات الحقوقية، ومؤسسات الفكر والرأي، دورًا متزايد الأهمية في التأثير على السياسة الخارجية للدول، لا سيما في الدول الديمقراطية والتي تشهد مستوى عالٍ من المشاركة المدنية، فهي تعمل على رفع مستوى الوعي العام بالقضايا الدولية، وتقديم الخبرة والمشورة لصناع القرار، وممارسة الضغط من أجل تبني سياسات أكثر عدالة وفعالية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها في هذا المجال، وخلق حوار عام حول القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وتُساهم منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسة الخارجية عبر عدة آليات: ((Putnam, 2000

1- إجراء البحوث والدراسات: تُقدم منظمات المجتمع المدني، من خلال باحثين متخصصين، تحليلات معمقة للقضايا الدولية، وتُصدر تقارير وتوصيات تُساعد صناع

القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتُثري النقاش العام حول هذه القضايا، وتُوفر معلومات موضوعية للرأي العام.(Putnam, 2000)

2- تنظيم الحملات الدعوية: تُطلق منظمات المجتمع المدني حملات دعوية، باستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، للتأثير على الرأي العام، وتعبئة الدعم لقضايا محددة، والضغط على الحكومات لتبني سياسات مُعينة، أو تغيير سياسات قائمة، وخلق تحالفات مع جهات فاعلة أخرى لدعم قضاياهم. (Keck & Sikkink, 1998)

3- المشاركة في المحافل الدولية: تُشارك منظمات المجتمع المدني في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، كمراقبين أو مشاركين فاعلين، حيث تُساهم في صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية، وتُراقب تنفيذها، وتُقدم تقاريرها وتوصياتها للجهات المعنية، وتُمثل صوت المجتمع المدني في هذه المحافل. (Keck & Sikkink, 1998)

خامسًا: قنوات أخرى للتعبير عن الرأي العام:

بالإضافة إلى القنوات السابقة، توجد قنوات أخرى يُمكن للرأي العام من خلالها التعبير عن مواقفه تجاه قضايا السياسة الخارجية، منها: (Dalton, 1996)

ـ الاتصالات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين :يُمكن للمواطنين التواصل مع نوابهم في البرلمان أو المسؤولين الحكوميين عبر الرسائل الإلكترونية أو الهاتفية أو اللقاءات الشخصية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، والمشاركة في المشاورات العامة التي تُنظمها الجهات الحكومية، وتقديم العرائض والمذكرات التي تُطالب بتغيير سياسات مُعينة.

ـ المدونات والمنتديات الإلكترونية: تُتيح هذه المنصات للمواطنين مناقشة قضايا السياسة الخارجية والتعبير عن آرائهم بحرية، والتواصل مع أشخاص آخرين مهتمين بنفس القضايا، وتبادل المعلومات ووجهات النظر، والتنسيق للحملات الضغط والمبادرات المُشتركة.

ـ الأعمال الفنية والثقافية :يمكن للأعمال الفنية، كالرسم والمسرح والسينما، والأعمال الأدبية، كالشعر والرواية، أن تُعبر عن مواقف الرأي العام تجاه قضايا السياسة الخارجية، بشكل رمزي وفني، وأن تُساهم في تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه الاتجاهات العامة.

ثانياً: دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية.

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في المشهد الإعلامي مع ظهور وانتشار وسائل الإعلام الجديدة، والتي تتمثل بشكل رئيسي في شبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات، والمواقع الإخبارية الإلكترونية، وغيرها من القنوات الرقمية، هذا التحول أثر بشكل كبير على ديناميكية تشكيل الرأي العام وتأثيره على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك السياسة الخارجية، فلم تعد الحكومات والمؤسسات الرسمية تحتكر التحكم في تدفق المعلومات وتوجيه الرأي العام كما كان الحال في عصر الإعلام التقليدي، بل أصبحت وسائل الإعلام الجديدة منصات مفتوحة لتبادل المعلومات والتعبير عن الآراء وتشكيل حركات اجتماعية وسياسية قادرة على التأثير في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

1. تفتيت احتكار المعلومات وتضخيم صوت الجماهير: أنهت وسائل الإعلام الجديدة عصر احتكار المعلومات الذي سيطر عليه الإعلام التقليدي لعقود طويلة (Castells, 2009). ففي السابق، كانت الحكومات تتحكم في تدفق المعلومات وتوجه الرأي العام من خلال وسائل الإعلام الرسمية، مما يحد من قدرة الجماهير على الوصول إلى مصادر معلومات متنوعة ومستقلة، أما اليوم، فإن الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة تتيح للأفراد الوصول إلى كم هائل من المعلومات من مصادر مختلفة، مما يمكنهم من تكوين رؤى مستقلة عن الأحداث الدولية وتشكيل آراء غير متأثرة بالرواية الرسمية (Drori, 2007). فقد أصبح بإمكان الأفراد التعبير عن آرائهم بحرية والتواصل مع الآخرين ومناقشة القضايا الدولية، مما خلق مساحة عامة افتراضية لتبادل الأفكار وتشكيل حركات اجتماعية وسياسية قادرة على الضغط على الحكومات وتغيير سياساتها الخارجية.(Papacharissi, 2015)

2. شبكات التواصل الاجتماعي: منصات للتعبئة والضغط والتحشيد: تحولت شبكات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر وإنستجرام، إلى ساحات افتراضية للتعبئة السياسية والضغط على الحكومات في قضايا السياسة الخارجية (Howard & Hussain, 2013). فأصبح بإمكان الأفراد إنشاء صفحات ومجموعات افتراضية وحملات إلكترونية للتعبير عن مواقفهم من قضايا مثل الحروب والتدخلات العسكرية والاتفاقيات الدولية، والضغط على صناع القرار لتغيير سياساتهم .(Shirky, 2008) ، كما تُستخدم هذه المنصات لتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات ونشر الوعي بالقضايا

الدولية، مما يساهم في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وقد لعبت هذه المنصات دوراً حاسماً في اندلاع ثورات الربيع العربي 2011م، حيث استخدمها الناشطون للتواصل وتنسيق الاحتجاجات وتعبئة الجماهير (Tufekci & Wilson, 2012). ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن هذه المنصات قد تُستخدم أيضاً لنشر المعلومات المضللة والدعاية السياسية، مما يستدعي ضرورة التوعية الإعلامية والتحقق من مصادر المعلومات.

3. المدونات والمواقع الإخبارية: مصادر بديلة للتحليل والرأي: توفر المدونات والمواقع الإخبارية الإلكترونية مصدراً بديلاً للمعلومات والتحليل، بعيداً عن هيمنة وسائل الإعلام التقليدية (Gillmor, 2004) ، فهي تتناول قضايا السياسة الخارجية بعمق أكبر وتقدم وجهات نظر متنوعة، مما يثري النقاش العام ويساعد في تكوين رأي عام أكثر وعياً وإدراكاً، كما تُستخدم هذه المنصات لكشف الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والضغط على الحكومات لاحترام القانون الدولي (Benkler, 2006). إلا إنه وفي هذا الخصوص يجب الحذر من المواقع التي تنشر معلومات غير دقيقة أو متحيزة، والحرص على الاعتماد على مصادر موثوقة وذات مصداقية.

4. قنوات أخرى: اليوتيوب، البودكاست، وتطبيقات المراسلة: إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات والمواقع الإخبارية، تلعب قنوات أخرى، مثل اليوتيوب والبودكاست وتطبيقات المراسلة، دوراً متزايد الأهمية في تشكيل الرأي العام وتأثيره على السياسة الخارجية، فمن خلال مقاطع الفيديو والملفات الصوتية يمكن للأفراد والمنظمات نشر معلوماتهم وتحليلاتهم بطريقة جذابة وسهلة الوصول، مما يعزز انتشارها وتأثيرها، حيث توفر تطبيقات المراسلة، مثل واتساب وتيليجرام، منصات مغلقة للتواصل وتبادل المعلومات، مما يتيح للأفراد تنظيم أنفسهم بعيداً عن رقابة الحكومات (Kushin & West, 2010).

5. الدبلوماسية العامة في عصر الإعلام الجديد: أعادت وسائل الإعلام الجديدة تعريف مفهوم الدبلوماسية العامة، التي لم تعد تقتصر على جهود الحكومات للتواصل مع الجماهير الأجنبية، بل أصبحت تشمل أيضاً تفاعل الجماهير مع بعضها البعض ومع الحكومات بشكل مباشر، فأصبح بإمكان الحكومات استخدام وسائل الإعلام الجديدة للتواصل مع الجماهير في مختلف دول العالم، وشرح سياساتها الخارجية وكسب التأييد لقضاياها،(Cull, 2012) في المقابل، أصبح بإمكان الجماهير استخدام هذه الوسائل

للتعبير عن آرائها ومطالبها للحكومات، والمشاركة في حوارات مع مسؤولين حكوميين وممثلي دول أخرى، ويُطلق على هذا النوع من الدبلوماسية العامة مصطلح (الدبلوماسية العامة 2.0) وهي تركز على التفاعل و الحوار مع الجماهير الأجنبية، بدلاً من بث الرسائل بشكل أحادي الاتجاه.(Bjola & Holmes, 2010)

6. تحديات وسائل الإعلام الجديدة وضرورة التوعية الإعلامية: تواجه وسائل الإعلام الجديدة تحديات كبيرة، منها انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، والاستقطاب السياسي وتكوين "فقاعات تصفية" (Pariser, 2011)، وتأثير الجهات الفاعلة الأجنبية على الرأي العام من خلال حملات التضليل والدعاية، لذلك من الضروري تعزيز التوعية الإعلامية لدى الأفراد، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتحقق من مصادر المعلومات وتمييز الأخبار الحقيقية من الأخبار الكاذبة، والتفاعل بشكل مسؤول مع المحتوى الرقمي. (Bradshaw & Howard, 2017)

المحور الثاني ـ حدود تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية:

تُشكل استجابة الحكومات للرأي العام أحد أهم مؤشرات تقييم أدائها ومدى تمثيلها لإرادة الشعب، ففي المُثل الديمقراطية، يُفترض أن تُمثل الحكومات مصالح شعوبها وتطلعاتهم، وتستجيب لمطالبهم وتعمل على تحقيقها، إلا أن الواقع السياسي يُظهر أن العديد من العوامل، الداخلية والخارجية، تُؤثر بشكل مُعقد على مدى استجابة الحكومات الفعلية لتلك التطلعات، يركز هذا المحور على استكشاف العوامل الداخلية والخارجية التي تُؤثر على استجابة الحكومات للرأي العام.

أولاً ـ العوامل الداخلية المؤثرة على استجابة الحكومات للرأي العام: تُمثل استجابة الحكومات للرأي العام عمليةً ديناميكيةً مُعقدة، تتداخل فيها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية مُتعددة، يُقدم هذا التحليل المُعمق نظرةً شاملةً على العوامل الداخلية التي تُؤثر في هذه الاستجابة، مُستكشفاً طبيعة النظام السياسي، قوة الأحزاب السياسية، مصالح النخب الحاكمة، بالإضافة إلى دور البيروقراطية والجهاز القضائي والجماعات المُنظمة، مع التركيز على كيفية تفاعل هذه العوامل لتشكيل علاقة الحكومة بالرأي العام.

1- طبيعة النظام السياسي: يُحدد النظام السياسي، بوصفه الإطار المُنظم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، طبيعة وآليات التفاعل بين الحكومة والرأي العام، ففي الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ سيادة الشعب، يُعتبر الرأي العام مُدخلاً أساسياً في عملية صنع القرار، وتُلزم الانتخابات الدورية والحريات الأساسية الحكومات بمراعاة مطالب

المواطنين (Dahl, 1971) ، وتعزز الشفافية وحرية الوصول للمعلومات من قدرة الرأي العام على مُساءلة الحكومة ومُراقبة أدائها، مما يدفعها للاستجابة لمطالبه ، إلا أن وحتى داخل النظم الديمقراطية، تتباين درجة الاستجابة تبعاً لتصميم النظام السياسي، ففي الأنظمة البرلمانية تُعدّ الحكومات أكثر عرضةً لتأثير الرأي العام مُقارنةً بالأنظمة الرئاسية، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بقدر أكبر من الاستقلالية .(Lijphart, 1999) ، كما يُمكن أن تُؤثر آليات الديمقراطية المُباشرة، مثل الاستفتاءات والاقتراعات الشعبية، على استجابة الحكومة بشكلٍ مُباشر، حيث تُجبرها على مُراعاة رأي الأغلبية في قضايا مُحددة.

من جهة أخرى، تُظهر الأنظمة السلطوية تجاهلاً مُمنهجاً للرأي العام، حيث تُسيطر النخب الحاكمة على مفاصل الدولة وتقمع المعارضة، مُحددةً بذلك قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم والتأثير في القرارات الحكومية (Linz, 2000) ، فقد تلجأ هذه الأنظمة إلى استراتيجيات مُختلفة لإدارة الرأي العام، مثل الرقابة على وسائل الإعلام، وتوجيه الخطاب العام، وقمع الاحتجاجات، للحفاظ على سلطتها وتجنب الاضطرابات (Gandhi & Przeworski, 2007)، وفي بعض الحالات، قد تُظهر الأنظمة السلطوية اهتماماً ظاهرياً ببعض قضايا الرأي العام، وذلك لأغراض الدعاية السياسية أو كسب الشرعية الدولية، لكنها غالباً ما تفتقر إلى الإرادة الحقيقية للاستجابة لمطالب المواطنين بشكلٍ جوهري.

2- قوة الأحزاب السياسية : تُمثل الأحزاب السياسية وسيطاً مهماً بين المواطنين والحكومة، حيث تُساهم في تنظيم وتجميع مطالبهم وتوصيلها إلى صناع القرار .في الأنظمة ذات الأحزاب القوية والمنظمة، تتمتع الأحزاب بقدرة أكبر على التأثير في السياسات الحكومية، مما يُعزز من استجابة الحكومة للرأي العام، حيث تسعى الأحزاب إلى كسب تأييد الناخبين من خلال تبني برامج سياسية تُعالج مُشكلاتهم وتُلبي احتياجاتهم .(Katz & Mair, 1995)كما تُساهم الأحزاب في مُراقبة أداء الحكومة ومُساءلتها، مما يُجبرها على مُراعاة رغبات المواطنين وتقديم مُبررات لسياساتها.

بالمُقابل، في الأنظمة ذات الأحزاب الضعيفة والمتشرذمة، تقل قدرة الرأي العام على التأثير في القرارات الحكومية، حيث تُعاني الحكومات من عدم الاستقرار وتفتقر إلى القدرة على تنفيذ سياسات مُستدامة .(Mainwaring & Scully, 1995) ، ةفي هذه الأنظمة، قد تزداد هيمنة جماعات المصالح الخاصة والفئات النخبوية، مما يُضعف من

دور الرأي العام في عملية صنع القرار، كما أن ضعف الأحزاب السياسية يُمكن أن يُؤدي إلى تفتت الخطاب السياسي وصعوبة تحديد مطالب المواطنين بشكلٍ واضح، مما يُصعّب على الحكومة الاستجابة لها.

3- مصالح النخب الحاكمة: تُشكل مصالح النخب الحاكمة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، عاملاً مُؤثراً في استجابة الحكومات للرأي العام، فعندما تتوافق مصالح النخب مع مطالب الرأي العام، تكون الحكومات أكثر استجابةً لهذه المطالب، حيث يُدرك صناع القرار أن تحقيق المصلحة العامة يُعزز من شرعيتهم ويدعم استقرار النظام السياسي، وفي هذه الحالات، يُمكن أن يكون الرأي العام أداةً فعّالةً لتحقيق التنمية والتقدم.

بالمُقابل، وفي حال وجود تضارب بين مصالح النخب ومطالب الرأي العام، قد تتجه الحكومات إلى تجاهل أو قمع هذه المطالب، خاصةً في الأنظمة السلطوية أو التي تُعاني من ضعف مُؤسسات المُساءلة .(Acemoglu & Robinson, 2012) ، تستخدم النخب الحاكمة نفوذها للسيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه الخطاب العام، أو قد تلجأ للقمع والعنف لتحييد المُعارضة وكبح جماح الاحتجاجات، في مثل هذه الحالات، يُصبح الرأي العام قوةً مُهددة لاستقرار النظام، وتسعى الحكومة إلى تحييده أو السيطرة عليه.

4- جهات أخرى: بيروقراطية، قضاء، وجماعات مُنظمة. إلى جانب العوامل الرئيسية السابقة، تلعب جهات أخرى أدواراً مُهمة في تشكيل علاقة الحكومة بالرأي العام، البيروقراطية بوصفها الجهاز التنفيذي للدولة، يُمكن أن تُعزز أو تُعيق استجابة الحكومات للرأي العام .(Wilson, 1887) ، فبيروقراطية كفؤة وشفافة تُساهم في تنفيذ السياسات بشكلٍ فعّال، بينما تُؤدي البيروقراطية المُتعثرة والفاسدة إلى تعطيل عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات، حتى لو كانت مُستجيبة لمطالب المواطنين.

الجهاز القضائي، من خلال دوره في حماية الحقوق والحريات، يُعزز من قدرة الرأي العام على مُساءلة الحكومة ومُطالبتها بتطبيق القانون .(O'Donnell, 2004) ، فقضاء مُستقل ونزيه يُمثل ضمانةً أساسيةً لفعالية الرأي العام وقدرته على التأثير في القرارات الحكومية .

أخيراً، تُلعب الجماعات المُنظمة، مثل النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، دوراً مهماً في تنظيم وتعبئة الرأي العام حول قضايا مُحددة .(Dahl, 1982) تُمثل هذه

الجماعات قوة ضغط تُؤثر في القرارات الحكومية من خلال التعبئة الجماهيرية، والدعوة إلى قضايا مُعينة، وتقديم الخبرات والدراسات لصناع القرار.

إن استجابة الحكومات للرأي العام ليست ظاهرةً ثابتة، بل هي عملية ديناميكية تتطور وتتغير بتغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تُشكل العوامل الداخلية السابقة إطاراً لفهم هذه العلاقة المُعقدة، وتُساعد على تحليل سلوك الحكومات وتفسير اختلاف استجابتها للرأي العام في مُختلف السياقات.

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة على استجابة الحكومات للرأي العام: تُشكل استجابة الحكومات للرأي العام أحد أهم مؤشرات تقييم أدائها ومدى تمثيلها لإرادة الشعب. ففي المُثل الديمقراطية، يُفترض أن تُمثل الحكومات مصالح شعوبها وتطلعاتهم، وتستجيب لمطالبهم وتعمل على تحقيقها. إلا أن الواقع السياسي يُظهر أن العديد من العوامل، الداخلية والخارجية، تُؤثر بشكل مُعقد على مدى استجابة الحكومات الفعلية لتلك التطلعات .تركز هذه الدراسة على استكشاف العوامل *الخارجية* التي تُؤثر على استجابة الحكومات للرأي العام، مع التركيز بشكل خاص على العلاقات الدولية، والضغوط الدولية، والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات صلة، مع تقديم تحليل مُتعمق لكل منها.

1- العلاقات الدولية: تُشكل العلاقات الدولية بيئة مُعقدة وديناميكية تُؤثر بشكل كبير على قرارات الحكومات وسياساتها، وبالتالي على استجابتها للرأي العام .فطبيعة علاقات الدولة مع الدول الأخرى، سواء كانت علاقات تعاون أو تنافس أو صراع، تُحدد في كثير من الأحيان مساحة المناورة المتاحة للحكومة، وتُؤثر على قدرتها على الاستجابة لمطالب الشعب .في حالة الدول المتحالفة، قد تجد الحكومة نفسها مُلزمة بدعم مواقف حليفتها، حتى وإن كانت هذه المواقف لا تحظى بتأييد شعبي واسع .يُمكن تفسير دعم بعض الدول الغربية لغزو العراق عام 2003، على الرغم من المعارضة الشعبية الكبيرة، في سياق العلاقات الدولية والتحالفات الاستراتيجية .(Chomsky, 2003) ، ففي هذه الحالة، تغلبت اعتبارات الحفاظ على التحالفات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة على ضغوط الرأي العام المحلي، مُبررة ذلك بالحرب على الإرهاب ومصالح الأمن القومي .هذا المثال يُوضح كيف يُمكن للعلاقات الدولية أن تُقيد استجابة الحكومات للرأي العام، وتُجبرها على اتخاذ قرارات قد لا تحظى بتأييد شعبي.

علاوة على ذلك، قد تستغل بعض الحكومات علاقاتها الدولية لتبرير عدم استجابتها للرأي العام، مُشيرةً إلى ضرورات الأمن القومي أو التزاماتها الدولية .يُمكن أن يُلاحظ هذا التبرير في سياق العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية، حيث قد تُضغط الدول الكبرى على الدول النامية من أجل تبني سياسات اقتصادية مُعينة، مُهددةً بوقف المساعدات أو فرض عقوبات .في هذه الحالة، تجد الحكومات في الدول النامية نفسها في موقف صعب، حيث يتعين عليها الاختيار بين الاستجابة لمطالب شعبها أو الاستجابة لضغوط الدول الكبرى.

كما تُؤثر العلاقات الدولية على قدرة الحكومات على الحصول على المعلومات والخبرات اللازمة لصياغة سياسات فعالة، مما يؤثر بدوره على استجابتها للرأي العام .(Walt, 1998)فعلى سبيل المثال، قد تعتمد بعض الدول النامية على الخبرات الفنية للدول المتقدمة في مجالات مُعينة، مما قد يُؤثر على سياساتها في هذه المجالات ومدى توافقها مع الرأي العام المحلي .هذا الاعتماد قد يُؤدي إلى تبني سياسات لا تُناسب السياق المحلي، وتُثير استياء الرأي العام.

2- الضغوط الدولية: تُمارس الدول والمنظمات الدولية ضغوطًا مُتنوعة على الحكومات، وهذه الضغوط تُؤثر بشكل كبير على قدرتها على الاستجابة للرأي العام . تتخذ هذه الضغوط أشكالًا مُختلفة، منها الضغوط الاقتصادية كالقيود التجارية والعقوبات المالية، والضغوط السياسية كالتنديد الدولي والتهديد بالعزلة، والضغوط الدبلوماسية كسحب السفراء وتجميد العلاقات .فعلى سبيل المثال، قد تجد الحكومة نفسها مُجبرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية مُؤلمة، كالخصخصة وتقليص الإنفاق العام، استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، حتى وإن كانت هذه الإصلاحات لا تحظى بتأييد شعبي .(Stiglitz, 2002) قد تُؤدي هذه الإصلاحات إلى زيادة الفقر والبطالة، وتُثير احتجاجات شعبية واسعة. كذلك، قد تُجبر الضغوط الدولية الحكومات على اتخاذ مواقف مُعينة في قضايا حقوق الإنسان أو الحريات السياسية، حتى وإن كانت هذه المواقف لا تتوافق مع توجهات الرأي العام المحلي. ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول من أجل تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان يُمكن أن تُفسر في هذا السياق .(Freedom House, 2023) في بعض الحالات، قد تُؤدي هذه الضغوط إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان، لكن في حالات أخرى، قد تُستخدم كأداة للضغط السياسي، وتُثير استياء الرأي العام المحلي.

3- الاتفاقيات الدولية: تُلزم الاتفاقيات الدولية الحكومات بتنفيذ سياسات وتشريعات مُعينة، وهذا الالتزام قد يُؤثر على استجابتها للرأي العام، وقد يُنظر إليه أحيانًا كتقييد للسيادة الوطنية. فعلى سبيل المثال، قد تُلزم اتفاقية دولية الحكومة بحماية البيئة أو تعزيز حقوق العمال، حتى وإن كان الرأي العام المحلي لا يُعطي هذه القضايا أولوية قصوى. التزام الدول الموقعة على اتفاقية باريس للمناخ بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يُجبر الحكومات على اتخاذ إجراءات قد لا تحظى بشعبية واسعة، كتطبيق ضرائب على الكربون أو الحد من استخدام الوقود الأحفوري (United Nations, 2015). هذه الإجراءات، وإن كانت ضرورية لمكافحة تغير المناخ، إلا أنها قد تُؤثر سلبًا على الاقتصاد وتُثير استياء بعض قطاعات الرأي العام.

من ناحية أخرى، قد تُستخدم الاتفاقيات الدولية كغطاء شرعي لتبرير عدم الاستجابة للرأي العام. فقد تُشير الحكومات إلى التزاماتها الدولية لتفسير قراراتها التي لا تحظى بتأييد شعبي، مُدعيةً أن هذه القرارات ضرورية للوفاء بالتزاماتها الدولية .هذا الاستخدام "الانتهازي" للاتفاقيات الدولية يُمكن أن يُؤدي إلى تراجع ثقة الشعب بالحكومة.

4- عوامل أخرى: الرأي العام العالمي، الإعلام، والمنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك عوامل خارجية أخرى تُؤثر على استجابة الحكومات للرأي العام، منها:

ـ الرأي العام العالمي :في عصر العولمة والاتصالات الفورية، قد يتجاوز الرأي العام الحدود الوطنية، مما يضغط على الحكومات للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تشكيل وتضخيم هذا التأثير، على سبيل المثال، لعب الرأي العام العالمي دورًا هامًا في الضغط على الحكومات لمكافحة تغير المناخ .(Dryzek, 2013)

ـ التأثير الإعلامي الخارجي : تلعب وسائل الإعلام الخارجية، خاصةً القنوات الفضائية ومنصات التواصل الاجتماعي، دورًا هامًا في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، مما يؤثر بدوره على استجابة الحكومات .فقد تُضطر الحكومات إلى الرد على الانتقادات الموجهة إليها من وسائل الإعلام الخارجية، حتى وإن كانت هذه الانتقادات لا تعكس بالضرورة واقع الحال .في بعض الأحيان، تُستخدم وسائل الإعلام الخارجية كأداة للدعاية والتأثير على الرأي العام في دول أخرى، مما يُؤثر على استجابة الحكومات لتلك الضغوط. (Rantanen, 2005)

ـ المنظمات غير الحكومية الدولية : تُمارس المنظمات غير الحكومية الدولية ضغوطًا على الحكومات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها من القضايا .هذه الضغوط، وإن كانت في كثير من الأحيان إيجابية وتدفع الحكومات نحو مزيد من الشفافية والمساءلة، إلا أنها قد تُؤدي في بعض الحالات إلى تضارب بين مطالب هذه المنظمات وتوجهات الرأي العام المحلي .مثال على ذلك هو ضغط بعض المنظمات الدولية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، حتى وإن كانت تحظى بتأييد شعبي واسع في بعض الدول. (Boli & Thomas, 1999)

الخاتمة:

للرأي العام دورًا متزايد الأهمية في تشكيل السياسة الخارجية، وإن كان هذا الدور يتفاوت تبعًا لعدة عوامل داخلية وخارجية. ففي حين تُمثل الأنظمة الديمقراطية بيئةً أكثر انفتاحًا لتأثير الرأي العام، تُظهر الأنظمة السلطوية تجاهلًا ممنهجًا له، كما تلعب العلاقات الدولية والضغوط الدولية دورًا حاسمًا في تحديد مدى استجابة الحكومات لمطالب شعبها، الامر الذي يتطلب ضرورة تعزيز قنوات التعبير عن الرأي العام، وتفعيل دور وسائل الإعلام الجديدة في توعية الجمهور بالقضايا الدولية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في صنع القرار، كما أن من الأهمية تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية، مع مراعاة مصالح الشعوب وتطلعاتها.

النتائج:

1ـ للرأي العام دور متزايد في تشكيل السياسة الخارجية، لكنه دورٌ متفاوت التأثير تبعاً لعدة عوامل داخلية وخارجية.

2ـ تُمثل وسائل الإعلام الجديدة، كشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات، قنواتٍ فعّالةٍ لتعبير الرأي العام والتأثير على صناع القرار.

3ـ تُؤثر طبيعة النظام السياسي، ومصالح النخب الحاكمة، وقوة الأحزاب السياسية، على مدى استجابة الحكومات للرأي العام.

4ـ تُحدد العلاقات الدولية، والضغوط الدولية، والاتفاقيات الدولية، مساحة المناورة المتاحة للحكومات وتُؤثر على قدرتها على الاستجابة لمطالب شعبها.

5ـ تُسهم منظمات المجتمع المدني في توعية الرأي العام بالقضايا الدولية، وممارسة الضغط على الحكومات لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز التوعية السياسية لدى الأفراد، وتمكينهم من التحقق من مصادر المعلومات، ومواجهة الأخبار الكاذبة والدعاية السياسية.

2- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتطوير أدواتها ووسائلها بما يخدم الأي العام وتوجيهه بالاتجاه الصحيح والمؤثر ليقوم بدوره في تشكيل ورسم السياسة الخارجية.

3- تطوير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بما يخدم تطلعات وآمال الجماهير وخدمة لآرائهم فيما يحصل من قضايا سياسية قد تؤثر على سياسة البلد الخارجية.

4- إنشاء هيئات ومنظمات ومراكز أبحاث علمية تهتم بقياس درجة تأثير الرأي العام وتفاعله مع الأحداث السياسية الخارجية، وتقديم رؤية لمدى تأثير الرأي العام في الأوضاع السياسية إلى وزارة الخارجية لتشكيل ورسم أهدافها على ضوء ذلك.

المراجع والمصادر:

أولاً / العربية

- أبو عياش، عبد الإله. (2010). الرأي العام ودوره في صنع القرار السياسي. عمان: دار الفكر.
- الزغلول، مريم .(2015) .وسائل الإعلام والسياسة الخارجية. القاهرة :دار المعارف.
- وسام صالح عبد الحسين جاسم، الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد (72)، العدد الرابع، ديسمبر 2020.
- مزمل أبو القاسم الشريف حسين، دور وسائل الإعلام الحديثة في تشكيل الرأي العام وصنع القرار (الرأي العام المصري نموذجاً)، مجلة كلية التربية بتفهنا الأشراف، السودان، المجلد (2)، العدد (2)، مارس 2024.

ثانياً / الأجنبية

- Babbie, E. (2016). The practice of social research. Cengage Learning.
- Converse, P. E. (1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. E. Apter (Ed.), Ideology and discontent (pp. 206-261). Free Press.
- Dalton, R. J. (1996). Citizen politics: Public opinion and political parties in advanced industrial democracies. Chatham House Publishers.
- Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of communication, 43(4), 51-58.
- Herman, E. S., & Chomsky, N. (1988). Manufacturing consent: The political economy of the mass media. Pantheon Books.
- Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). Democracy's fourth wave?: Digital media and the Arab Spring. Oxford University Press.

- Keck, M. E., & Sikkink, K. (1998). Activists beyond borders: Advocacy networks in international politics. Cornell University Press.
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public opinion quarterly, 36(2), 176-187.
- Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon and Schuster.
- Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. *Journal of economic perspectives*, *31*(2), 211-36.
- Benkler, Y. (2006). *The wealth of networks: How social production transforms markets and freedom*. Yale University Press.
- Bradshaw, S., & Howard, P. N. (2017). Troops, trolls and troublemakers: A global inventory of organized social media manipulation. *Oxford Internet Institute*.
- Castells, M. (2009). *Communication power*. Oxford University Press.
- Drori, G. S. (2007). *Science in the modern world polity: Institutionalization and globalization*. Stanford University Press.
- Gillmor, D. (2004). *We the media: Grassroots journalism by the people, for the people*. O'Reilly Media, Inc.
- Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). *Democracy's fourth wave?: Digital media and the Arab Spring*. Oxford University Press.
- Kushin, M. J., & West, D. M. (2010). *The click generation: A new cohort of young adults shaping American politics*. The Information Society, 26(3), 175-188.
- Papacharissi, Z. (2015). *Affective publics: Sentiment, technology, and politics*. Oxford University Press.
- Pariser, E. (2011). *The filter bubble: What the Internet is hiding from you*. Penguin Press.
- Shirky, C. (2008). *Here comes everybody: The power of organizing without organizations*. Penguin Press.
- Tufekci, Z., & Wilson, C. (2012). Social media and the decision to participate in political protest: Observations from Tahrir Square. *Journal of communication*, *62*(2), 363-379.
- Bjola, C., & Holmes, G. (2010). Public diplomacy 2.0. Place Branding and Public Diplomacy, 6(1), 36-44.
- Cull, N. J. (2012). Public diplomacy: Lessons from the past. University of Southern California Center on Public Diplomacy.
- Seib, P. (2018). The age of fake news. Palgrave Macmillan.
- Tufekci, Z. (2017). Twitter and tear gas: The power and fragility of networked protest. Yale University Press.
- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Business.

- Dahl, R. A. (1971). Polyarchy: Participation and opposition. Yale University Press.
- Dahl, R. A. (1982). Dilemmas of pluralist democracy: Autonomy vs. control. Yale University Press.
- Gandhi, J., & Przeworski, A. (2007). Authoritarian institutions and the survival of autocrats. Comparative Political Studies, 40(11), 1279-1301.
- Held, D. (2006). Models of democracy. Stanford University Press.
- Katz, R. S., & Mair, P. (1995). Changing models of party organization and party democracy: The emergence of the cartel party. Party Politics, 1(1), 5-28.
- Lijphart, A. (1999). Patterns of democracy: Government forms and performance in thirty-six countries. Yale University Press.
- Linz, J. J. (2000). Totalitarian and authoritarian regimes. Lynne Rienner Publishers.
- Mainwaring, S., & Scully, T. R. (1995). Building democratic institutions: Party systems in Latin America. Stanford University Press.
- O'Donnell, G. (2004). Why the rule of law matters. Journal of Democracy, 15(4), 32-46.
- Wilson, W. (1887). The study of administration. Political science quarterly, 2(2), 197-222.
- Walt, S. M. (1998). International relations: One world, many theories. *Foreign policy*, (110), 29-46.
- Chomsky, N. (2003). *Hegemony or survival: America's quest for global dominance*. Metropolitan Books.
- Freedom House. (2023). *Freedom in the World 2023*. Freedom House.
- Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and its discontents*. W. W. Norton & Company.
- United Nations. (2015). *Paris Agreement*. United Nations.

- Walt, S. M. (1998). International relations: One world, many theories. *Foreign policy*, (110), 29-46.
- Chomsky, N. (2003). *Hegemony or survival: America's quest for global dominance*. Metropolitan Books.
- Freedom House. (2023). *Freedom in the World 2023*. Freedom House.
- Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and its discontents*. W. W. Norton & Company.
- United Nations. (2015). *Paris Agreement*. United Nations.
- Walt, S. M. (1998). International relations: One world, many theories. *Foreign policy*, (110), 29-46.